

## تقرير

# سياسة واشنطن في العراق... «التنقيط» حفاظاً على ماء الوجه

### إعداد نادين شلق

بالنسبة لروبنسون، فقد شعر باراك أوباما بأنه «مضطر للقيام بشيء ما في مواجهة تقدم داعش»، ولكن ذلك لم يمنع من الإشارة إلى أنه في الوقت ذاته «وضع قيوداً على نشاطات الجنود الأميركيين، قد يظن فقط الشخص المتفائل جداً، بأنها ربما تصنع فرقاً عسكرياً». مع ذلك، فقد تطرق الكاتب إلى نقطة عراقية «لا تتناولها الانتقادات التي يتعرض لها أوباما»، وهي تعتبر «مشكلة أساسية»، بحسب ما ذكر، وتتمثل في أن «العديد من العراقيين يضعون ولاءهم للطائفي والإثني والمناطقية فوق الولاء للامة».

وانطلاقاً من هذه الفكرة، كانت نانسي يوسف أكثر مباشرة في انتقادها للإدارة الأميركية. بالنسبة إلى هذه الأخيرة، فإن «خطة أوباما الجديدة للحفاظ على العراق: تمزيقه».

قالت الكاتبة في مقال نشر على موقع «ديلي بيست» إن «قرار أوباما بإرسال 450 جندياً إضافياً إلى العراق هو المثال الأخير على استراتيجية واقعة في مقاربة مزدوجة». «الولايات المتحدة تريد الحفاظ على عراق موحد. من خلال تقوية الميليشيات الإثنية والدينية التي يمكن أن تمرق البلاد»، شرحت يوسف، موضحة أنه «بالنسبة للمقاتلين السنة، فإن محاربة داعش لا تعني فقط مواجهة نظرائهم من السنة، ولكن أيضاً الوقوف إلى جانب الحكومة المركزية في بغداد».

لعدم فكرتها، نقلت الكاتبة عن أحد المستشارين الذين يعملون مع الجيش الأميركي في إطار الاستراتيجية ضد «داعش» قوله إن «هذا الإجراء لا يرمي

عند كل استحقاق تواجهه في العراق، تسعى الإدارة الأميركية إلى إظهار براعتها في ابتكار «الحلول» الهادفة، علناً، إلى «مواجهة داعش والحفاظ على وحدة العراق»، وضمناً إلى وضع حد للانتقادات التي تطاولها بسبب فشلها في تحقيق أي من الأهداف التي تتغنى بها. ولكن الإعلان الأخير عن إرسال 450 جندياً إضافياً إلى الأنبار، لم يكن كافياً لاستمالة المعتزضين، بل إنه فتح الباب أمام انتقاد طاول، أيضاً، النهج المتبع في العراق منذ البداية، انطلاقاً من إرسال 275 جندياً في آب 2014، مروراً بالحملة الجوية ضد «داعش» ووصولاً إلى إرسال 1500 عسكري في تشرين الثاني الماضي.

تقارير وتحليلات أميركية كثيرة لا تزال تصرّ على نظرية مفادها أن الولايات المتحدة تنزلق مع الوقت في حرب مفتوحة في العراق، ولكنها مع ذلك لا تغطي على تلك التي تُبرز حقيقة أن واشنطن تخطئ وراء الخطوات التي «تتخطها» كل فترة، من أجل التغطية على فشلها أو على واقع «عدم وجود استراتيجية لمواجهة داعش في العراق».

قبل أيام من الإعلان عن إرسال الجنود الإضافيين، كتب مايكل نايتس في مجلة «فورين أفيرز» أن سياسة التنقيط في توريد المساعدات الأميركية في العراق لن تنجح. وقال إن «الحملة الأميركية في العراق كانت، منذ عام 2014، عبارة عن حالة فيها عدد قليل جداً من أنصاف الحلول المتأخرة جداً والتي لا تؤدي إلى توفير الموارد الأميركية فعلاً على المدى الطويل». وأمس، انتقد يوجين روبنسون أوباما والاستراتيجية الأميركية في العراق، مستخدماً لهجة أكثر حدة، وقال في تقرير في صحيفة «ذي واشنطن بوست»، ما معناه أن أوباما لا يعرف «ما تحاول الولايات المتحدة تحقيقه، أو أنه يعرف، لكنه لن يفصح عن الأمر».

الكاتب الأميركي تساءل عن الهدف من إرسال عسكريين جدد إلى العراق، وعن كيفية تحقيق هذا الهدف، بعد أيام على اعتراف الإدارة الأميركية بأنه «ليس لدينا استراتيجية كاملة» من أجل تدريب قوات الحكومة العراقية.

إلى تحقيق أثر على الأرض ولكن إلى أن يرد على الانتقادات»، مضيفاً إن «هذا أقل ما يمكن فعله مع أقل خطر ممكن».

ميكا زينكو رأى في سياق مقال في «مجلس العلاقات الخارجية» أن الولايات المتحدة «تنزلق في حرب مفتوحة في العراق». ورغم إشارته إلى أن «ما أرادت إدارة أوباما إيصاله»، هو أن «إرسال جنود جدد أو القيام بمهام جديدة يعدّ أمراً منطقياً وضرورياً، وسيكون له أثر في الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية المتمثلة بانحسار داعش والقضاء عليه»، لكنه عَقَب على ذلك بالقول ساخراً إنه «إذا ما كان لـ450 مستشاراً عسكرياً أميركياً جديداً... كل هذا الأثر الجوهري على مسار القتال، فإن هذا الأمر سيكون مذهلاً ولا مثيل له».

من جهته، حذر ستيفن والت، في مقال في مجلة «فورين بوليسي»، الإدارة الأميركية من سياسة التخبط تجاه العراق، مشيراً إلى أن «احتمال انتصار داعش» أمر مائل بالفعل. ورأى والت أن تقدم «داعش» «لا يعكس فشل الجهود الأميركية لتدريب القوات العراقية فحسب، ولكنه يعني أيضاً أن التدخل الخارجي الموسع هو الخيار الوحيد المتبقي للقضاء على التنظيم». وأضاف في هذا المجال إن هذا الأمر «لن يحدث إلا إذا وافق ائتلاف من الدول العربية على نشر قواته في ساحة المعركة لأنه لا ينبغي على الولايات المتحدة القتال نيابة عن هذه الدول عندما تكون مصالحها تتجاوز مصالحها في نتيجة الحرب».

أما ديفيد إغناطيوس فقد تطرق إلى جانب آخر من القضية، معتبراً أن «السنة في العراق» سيجدون أنفسهم واقعين بين الخطة الأميركية وعنف «داعش». قال الكاتب في «ذي واشنطن بوست» إن «عنف حملة «داعش» قد يهزم خطة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. وعلى هذا، أشار إلى أن «الولايات المتحدة وداعش أصدرتا المانيفستو الخاص بهما هذا الأسبوع»، والذي تمثل بإعلان واشنطن إرسال جنود إضافيين، فيما أظهره «داعش» في «فيديو قوي نشر الخميس احتفالاً بمرور عام على احتلال الموصل، يتضمن 30 دقيقة من العنف المريع».



## العبادي: «الحشد الشعبي» سدّ قوي في وجه الإرهاب

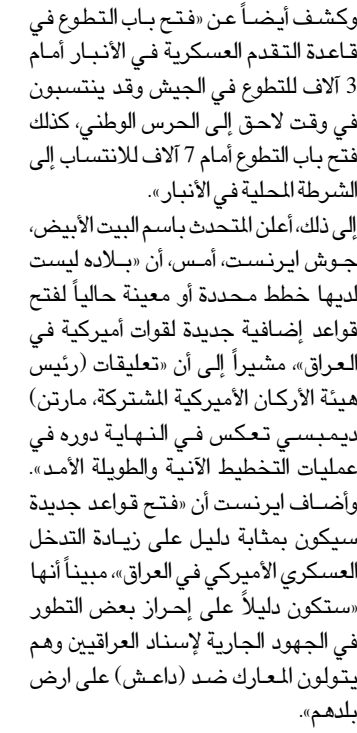
وكشف أيضاً عن «فتح باب التطوع في قاعدة التقدم العسكرية في الأنبار أمام 3 آلاف للتطوع في الجيش وقد ينتسبون في وقت لاحق إلى الحرس الوطني، كذلك فتح باب التطوع أمام 7 آلاف للانتساب إلى الشرطة المحلية في الأنبار».

إلى ذلك، أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض، جوش إيرنست، أمس، أن «بلاذ ليس لديهما خطط محددة أو معينة حالياً لفتح قواعد إضافية جديدة لقوات أميركية في العراق»، مشيراً إلى أن «تعليقات (رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، مارتن) ديمبسي تعكس في النهاية دوره في عمليات التخطيط الآتية والطويلة الأمد».

إلى دول المنطقة. من جهة أخرى، دعا العبدي خلال لقائه السفير الإماراتي الجديد في العراق حسن الشحي، أمس، دول المنطقة إلى أن تعي خطر تنظيم «داعش» عليها، وطالب الدول بالتكاتف للقضاء على التنظيم. فيما أكد السفير الإماراتي حرص بلاده على إزالة أي لبس يؤثر في العلاقة بين البلدين. في سياق آخر، بحث رئيس مجلس النواب سليم الجبوري الذي يزور واشنطن حالياً مع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن الوعد الأميركي بتسليح العراق والعفو العام والحرس الوطني والاستفادة من التجربة الأميركية بتأسيس هذه التشكيلات. وأوضح المستشار الإعلامي للجبوري، عماد الخفاجي، أن كانت «هناك وعود أميركية بتقدم 500 مليون دولار إلى الأمم المتحدة لدعم النازحين في العراق وتخصيص 9 ملايين دولار إلى منظمة التنمية الأميركية (إيو إس إيد) لاستمرار برنامجها الإغاثي في العراق». وكشف الخفاجي عن «عزم واشنطن إرسال وفد إلى بغداد لاعطاء المشورة للجان النيابية المعنية في تشريع قانون الحرس الوطني».

شدد رئيس الحكومة العراقية، حيدر العبدي على أن «الحشد الشعبي» أصبح جزءاً من منظومة الدفاع والقوات المسلحة وسداً قوياً في وجه الإرهاب.

وأشار العبدي، في بيان بمناسبة الذكرى الأولى لفتوى الجهاد الكفائي، إلى أن «الاستجابة العظيمة من قبل أبناء شعبنا الغياري لفتوى الجهاد الكفائي والذين هبوا شبيهاً وشباناً للدفاع عن وطنهم تسجل بحروف من ذهب، فقد تشكل الحشد الشعبي المبارك من جميع مكونات الشعب العراقي استجابة لنداء المرجعية التاريخية وأصبح سنداً لجيش العراق وقواته الأمنية وسداً قوياً في وجه الإرهاب»، منوهاً إلى أن «الحشد الشعبي أصبح هيئة رسمية وجزءاً من منظومة الدفاع والقوات المسلحة البطلة، والذين سطوروا أروع البطولات وقدموا أعلى التضحيات، فتحية لهم وللشهداء والجرحى ولعوائلهم الكريمة».



وعد العبدي، فتوى الجهاد الكفائي التي أطلقها المرجع الديني علي السيستاني «إنقاذاً للعراق من حلم داعش الأسود»، وأكد أنها نجحت في إيقاف امتداد التنظيم

المتنازع عليها بين بغداد وأربيل. لكن حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» برئاسة جلال الطالباني، لديه تحفظات على توقيت إعلان الدولة ويحاول تأخيرها.

ولا يخفي النائب عن «الاتحاد الوطني»، دلير مصطفى، تعاطف حزبه لإنشاء دولة كردية مستقلة، لكنه يبدي تخوفه في نتائج تلك الخطوة في الوقت الحالي وتأثيرها السلبي على إقليم كردستان في خلق المزيد من المتاعب لشعبه.

وأوضح مصطفى في حديث لـ«الأخبار» أنه «يجب أن نكون مؤهلين داخلياً وخارجياً لإعلان الدولة، وهذه

المختص في مجال الدستور، برانت أولسيري، أوضح في تصريحات صحافية، أن «الحل الأمثل هو سعي الإقليم إلى التوصل لاتفاق وتفاهم مع الحكومة الاتحادية، يضمن إقرار بغداد بالكونغرس والية وحق تقرير المصير للإقليم»، مضيفاً: «لو لم تكن بغداد شريكة في القرار، وامتنعت عن الموافقة على قرار استقلال كردستان، سيكون من الصعب على الإقليم إعلانه بشكل مفرد».

ومع وجود إشكاليات داخلية على إعلان الدولة الكردية، يبدو أن الوضع الإقليمي والخارجي ليس أقل تأثيراً على تلك الخطوة لكردستان في ظل ضبابية موقف الدول المحيطة بالإقليم بشأن إعلان أول دولة كردية في منطقة الشرق الأوسط.

ويقر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في برلمان الإقليم، زانا عبد الرحمن، بعدم وضوح مواقف الدول من إعلان الدولة الكردية، كاشفاً عن عود بعض الدول بتأييد كردستان في حال إعلان دولتها، من دون الكشف عن هذه الدول الداعمة.

ولفت عبد الرحمن في حديث لـ«الأخبار» إلى أن «موقف دول العالم والمنطقة لا يتضح إلا إذا أعلنت الدولة الكردية، وفي هذا الوقت يتضح من هو صديق للشعب الكردي ويدعم دولتنا».

الدولة الوحيدة التي أبدت استقلال كردستان حتى الآن هي هنغاريا التي كشفت عن موقفها خلال زيارة رئيس الإقليم الشهر الماضي، وقد سبب ذلك الموقف ضجة سياسية بين الحكومة العراقية ونظيرتها الهنغارية.

كردستان في ظل تفاقم الأزمة الحالية. وشدد أمين في حديث لـ«الأخبار» على أن «إقليم كردستان لا يستطيع حل المشاكل المالية لكرزوك لأن أربيل أيضاً تعاني من ضائقة مالية».

حول الميزانية هي الأولى من نوعها منذ الاحتلال الأميركي، لأنها تهدد العلاقة بين الطرفين على المستوى الإداري والمالي وربما جغرافياً في ما بعد. محافظ كركوك نجم الدين كريم كان واضحاً بخطوة الأزمة على مستقبل العلاقة بين الطرفين بقوله: «كلما ابتعدت كركوك عن بغداد أصبحت أقرب إلى إقليم كردستان».

لكن عضو مجلس محافظة كركوك عن قائمة «التاخي الكردية»، أوات محمد أمين استبعد حل ضم كركوك إلى إقليم

الظروف ليست متاحة حالياً، لذا أفضل لنا أن نبقى مع العراق حتى يتسنى لنا الوضع سياسياً لإعلان الدولة».

تحفظات «الاتحاد الوطني» على توقيت إعلان الدولة تأتي مغايرة لرأي بعض الأحزاب الكردية التي ترى أن الوقت مناسب أكثر من ذي قبل لإعلانها بسبب الوضع المضطرب في العراق والمنطقة.

التوقيت ليس النقطة الخلافية الوحيدة بين الأحزاب الكردية، بل حدود تلك الدولة المزمع تشكيلها أيضاً عليها بعض الإشكاليات بين أحرابها.

«حركة التغيير» بزعامه نوشيروان مصطفى تربط إعلان الدولة الكردية بضم مناطق متنازع عليها مع الحكومة المركزية، وخاصة محافظة كركوك. وقدمدت الحركة في آخر اجتماع مع البرزاني مشروع لضم تلك مناطق إلى حدود إقليم كردستان من طريق استفتاء شعبي لاهالي تلك المنطقة التي تمثل خليطاً متجانساً

## حلول

حلول

